إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

أ. م فائز صالح أللهيبي

أستاذ الفكر السياسي المساعد/ رئيس فرع السياسة العامة

مستخلص البحث

إنّ أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية لأنّ الجهود التي تبذل لتجاوزها تهدف إلى تكوين البنية السياسية في المجتمع.

الحقيقة التي ظهرت بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ إفرازات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أظهرت حالة تبدو في مظهرها الخارجي أنّ هناك عدم اندماج بين مكونات الشعب العراقي عمل على تكريسها الاحتلال قسراً- وإن كانت الحقيقة خلاف ذلك-.

وإنّ التعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية أو حالة فريدة بين دول العالم. لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق أن يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز، ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية.

المقدمة

ربما يتبادر إلى الذهن، بأنّ وصف المقاربة الدلالية بين مفردات الوطن والمواطنة والوطنية قد يثير نزعة التأويل الاستهلاكي الواضح لهذه المفاهيم، فالوطن قد تكون صورته مبهمة عند البعض منّا، وهي تكاد تكون ملتبسة مع مفهوم الدولة، ولكن لكل منهما تعريفه ومعناه الخاص المستقل، فالدولة هي الشكل التنفيذي والمؤسساتي للوطن وهي بدورها شيء مختلف جذرياً عن النظام الحاكم. الوطن هو الحيز الجغرافي الذي تعيش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم ومع الأرض التي يقطنون عليها، فالوطن ليس علاقة عابرة، مؤقتة وقصيرة، بل هو مجموعة من العلاقات الإنسانية والثقافية والمادية.

إنّ عالم السياسة ليس مجموعة من الوقائع والمواقف فحسب، والتي يمكن مراقبتها في الواقع، وليس أفكار ومباديء ومفاهيم ومعتقدات، وإنّما صيغ معينة من التفكير والسلوك. ولا يمكن دراسة الظواهر السياسية، المؤسسة منها وغير المؤسسة، دون أن نأخذ بنظر الاعتبار القيم التي تشخصها، كما يجب أن تؤخذ القيم بمعرض الموقف الذي تكشف عنه، فهي من هذه الناحية وقائع اجتماعية أيضاً. لذا يجب أن تؤخذ القيمة عبر تأثيرها وتحريكها للأفراد والجماعات التي يتبنونها، لذا ليس بمقدور الهويات الفرعية في مجتمع متعدد اثنياً بناء دولة وطنية، لأنّ مجال عملها واشتغالها أساساً هو الحيز الاجتماعي (المجتمع) وليس الحيز السياسي (الدولة)، ومن المعلوم أنّ من أهم مواصفات الدولة الحديثة أنّها وطنية، لذا فإنّ الثقافة الفرعية لا تستطيع بناء وطن، لكونها ستنشغل في حيز فئتها الاجتماعية التي تمثلها، والهويات الفرعية تقيد خيارات الفرد لصالح قرار الجماعة

الطبيعية، فتقيم أحزاباً فئوية أو طائفية أو عرقية، تشتغل بقوة انتمائها الفرعي وليس بقوة البرنامج السياسي الذي تقدمه للجمهور.

إنّ أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية لأنّ الجهود التي تبذل لتجاوزها تهدف إلى تكوين البنية السياسية في المجتمع، أو بعبارة أخرى، بناء الدولة، لذا يجب تجاوز أطر الجماعات الإثنية والعشيرة لغرض إقامة جهاز سياسي وإداري باستطاعته تكوين وترسيخ الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنّهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.

وفي العراق نمر اليوم بتحول اجتماعي وسياسي يجعلنا نتحدث بلا مواربة عن التنوع، وأصبحنا من المدافعين عن الحق في الاختلاف، وحين نحمل جراحنا ونتحدث عن بناء الهوية الوطنية فإننّا نكون قد أعلنا الارتباط بإرادة الوطن والتأكيد على من نكون وماهي هويتنا.

وسأتناول البحث في ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً: في مفهوم الهوية الوطنية.

ثانياً: مكونات الهوية العراقية.

ثالثاً: بناء الهوية الوطنية.

رابعاً: مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تمّ التوصل إليها من خلال سير البحث.

ثمّ خاتمة البحث.

وأقدم شكري إلى اللجنة التحضيرية لندوة (المواطنة والديمقراطية والتنمية)المقامة في كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل لإتاحتها الفرصة للباحثين المشاركة في موضوع مهم ومعاصر، وأتمنى للندوة أ تَفلِتْ من قبضة الكلام الرميم وغير المجدي، وأن تكون إضافة علمية نوعية في مسيرة البحث العلمي لجامعتنا العريقة.

أولاً: في مفهوم الهوية الوطنية

إبتداءً لابد لنا من تحديد المفاهيم الواردة في البحث، فمفهوم الهوية كما قيل لا يستغنى عنه، وفي الوقت نفسه غير واضح، إنّه متعدد الأوجه، تعريفه صعب، وَصَفَ الباحث المهتم بموضوع الهوية في القرن العشرين (إريك اريكسون) هذا المفهوم بأنّه منتشر في كل مكان لكنه (غامض) و(لا يُسْبَرْ غَورَهُ) أيضاً[١].

الهوية والوطن لغةً واصطلاحاً

إنّ مفردة الهوية في اللغة العربية ترد بمعانٍ عدّة، فهي تعني (هوي) أي سقوط من علو إلى الأسفل، وهوية جمعها هوايا، وهي تصغير هوة، وقيل الهوية البئر التي لا متعلق لها ولا موضع لرجل نازلها لبعد قعرها، أو بمعنى آخر البئر البعيد القعر، وهوت العقاب تهوي هوياً إذا انقضت على صيد، وأهويت بالشيء إذا أومأت به، يعني أشرت به[٢]، والأهوى اسم تفضيل من هوي، فنقول هذا الشيء أهوى إليّ، وهوي يهوى هوى، أي أحبه واشتهاه فهو هوٍ[٣].

وبذلك فإنّ مفهوم الهوية ينطلق في ثقافتنا العربية من الآخر وليس من الأنا، فكلمة هوية مشتقة من (هو) الذي يعني الآخر بعكس معناه في اللاتينية، إذ اشتقت كلمة هوية (Identity) من الأنا والفرق هنا واضح، وله أبعاده الثقافية العميقة، إذ أنّ الإحساس بالذات في ثقافتنا العربية ينطلق من تحديد هوية الآخر سواء أكان في الداخل أم في الخارج.

إلاّ أنّ هناك من يرى بأنّ الهوية انسجاماً مع محتواها اللغوي، تنطلق من الهوى الذي بدوره ينطلق من الشعور بالإرادة الجماعية التي تبث الحياة في الأفراد والمجموعات، لذلك نرى وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية

مختلفة، لكنها تؤكد أصالتها وتضامنها الداخلي. ويبدو أنّ هذا نابع من البعد المزدوج للهوية، ما بين المكون الفردي والمكون الجماعي، فالنظر إلى الهوية من خلال بعدها الفردي يقود إلى القول بوجود كائن مطلق غير متغير في الزمان مع ما يعنيه الموقف من ملابسات، أمّا في حالة النظر إليها من جهة دلالتها الاجتماعية فإنّ الإشكال يصبح على درجة أعقد، فمن المستحيل أن يكون أفراد مجموعة ما متماثلين كلياً ويتوفرون على الهوية نفسها(٤).

أمّا الوطن فهو الرقعة من الأرض التي يعيش عليها سكان الدولة والذين يطلق عليهم نسبةً إلى الوطن (المواطنون)، وتعني أيضاً مساحة الأرض التي تبسط الدولة سلطانها عليها، وما تشتمل عليه هذه المساحة من سهول وهضاب، وجبال ووديان، وهي حدود واضحة المعالم تفصلها عن أقاليم الدول المجاورة، ولا يشترط في الإقليم (الوطن) أن يكون قطعة واحدة متصلة الأجزاء، بل قد تكون منفصلة الأجزاء في بعض الأحوال، وقد يتكون الوطن من عدد من الجزر كما هو شأن اليونان، أو يدخل في مساحته الإقليمية بعض الجزر مثلما هو الحال في بريطانيا واليابان، كما أنّه لا عبرة باتساع الوطن أو ضيقه، فقد يكون إقليم الوطن واسعاً مترامي الأطراف، كما قد يكون محدود المساحة دون أن يكون لذلك أثره في الشخصية القانونية للدولة، وإن كان لصغر حجم الإقليم وانكماشه دور في إضعاف مكانة الدولة بين دول العالم من الناحية السياسية، والعكس صحيح، فإن كبر حجم المساحة يشكل عنصر قوة وعاملاً من عوامل التقدم والرقي واحتلال مكانة مرموقة بين الدول الأخرى، كما هو المشاهد حالياً في عالمنا المعاصر(٥).

في ضوء ذلك كيف نعرف الهوية الوطنية؟

لدى الباحثين أجوبة مختلفة من خلال البحوث والدراسات التي تتناول موضوع الهوية والتي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول الظاهرة بالبحث، لكن مع ذلك نراها تلتقي على فكرة واحدة مركزية. الهوية إحساس فرد أو جماعة بالذات. إنّها نتيجة وعي الذات بتملك خصائص مميزة.

فنجد أنّ هناك تعدد في المفاهيم لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع، فضلاً عن سعته وشموليته، إذ تتشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة لاسيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في حقب زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني. رغم أنّ مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البيولوجي، بل تعبير عقيدي حسي وشعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي. وهذا ما دفع (لابلاتين Laplatine) إلى أن يُقِر بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله: (إنّها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الإبستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى)[٦].

أمّا هنتنجتون فيرى أن ثمة نقاط رئيسة تتعلق بالهوية يجب أن تطرح وهي[٧]:

١- لدى الأفراد هويات وكذلك لدى الجماعات، يجد الأفراد هوياتهم، ويعيدون تعريفها في جماعات، وكم توضح نظرية الهوية الاجتماعية، تقود حاجة الناس للهوية إلى البحث عنها في مجموعة مركبة بشكل ذاتي وعشوائي. فمن ناحية يمكن للفرد أن يكون عضواً في مجموعات كثيرة، وبالتالي يكون قادراً على تبديل هوياته. أمّا هوية المجموعة، من ناحية أخرى، فعادةً تحتوي على ميزة تعريفية أساسية وتكون أقل قدرةً على التبدل.

٢- غالباً ما تكون الهويات مركبة. فالناس يصنعون هويتهم، تحت درجات مختلفة من الضغط، والإقناع والحرية. فالهويات ذوات متخيلة، هي ما نظن أننا نحن وما نريد أن نكون. فالأفراد يمكنهم أن يرثوا خصائصهم الإثنية والعرقية ولكن يمكن أن يعاد تعريفهما أو رفضهما، فمعنى وإمكانية مفهوم مثل (العرق) يتبدل مع الزمن.

٣- يملك الأفراد، وإلى مدى أقل، الجماعات هويات متعددة، ويمكن أن تكون هذه الهويات وراثية، ومحلية، واقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ووطنية. وقد تتبدل الأهمية النسبية المميزة لهذه الهويات لدى الفرد أو الجماعة من وقت إلى آخر ومن حال إلى حال، كما أنّه يمكن لهذه الهويات أن تتكامل أو تتناقص فيما بينها عند هذا الحد أو ذاك.

٤- تعرف الهويات بذات المرء لكنها إنتاج التفاعل بين الذات والآخرين، حيث تؤثر طريقة فهم الآخرين لفرد أو مجموعة على تعريف ذلك الفرد أو المجموعة لذاتهما. إذا دخل شخص ما في وضع اجتماعي جديد وفُهِمَ أنه دخيل لا ينتمي إلى هذا الوضع، فالأرجح أن يفكر الشخص بنفسه بتلك الطريقة، وإذا فكرت غالبية كبيرة من الشعب في بلدٍ ما أنّ أعضاء مجموعة من الأقلية متخلفين بالفطرة وأوباش، فقد يتبنى أعضاء مجموعة الأقلية هذا التصور الذي يصبح في نقطة معينة جزءً من هويتهم، أو قد يردون على هذا التوصيف ويعرفون أنفسهم بشكل معاكس له.

يستطيع الناس أن يطمحوا إلى هوية ما ولكن لا يمكنهم تحقيقها إلاّ إذا رحبّ بهم هؤلاء الذين يملكونها بالأصل. فعلى سبيل المثال كانت شعوب أوروبا الشرقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتساءل إنْ كان سيقبل الغرب تعريفهم كجزء من الغرب. وقد رحب الغربيون بالبولنديين

والتشيكيين والهنغاريين، ولكنهم كانوا أقل احتمالاً لفعل ذلك مع شعوب أوروبا الأخرى والتي أرادت هوية غربية أيضاً.

٥- ترتبط سمة الهويات الهامة البديلة النسبية لأي فرد أو جماعة بالوضع القائم. وفي بعض الأوضاع، يؤكد الناس على أنّ مظهر هويتهم الذي يربطهم بالناس الذين يتفاعلون معهم. وفي أحيان أخرى، يؤكد الناس على ذلك المظهر من هويتهم الذي يميزهم عن الآخرين. فعلى سبيل المثال، إذا كانت امرأة باحثة في علم النفس بصحبة مجموعة من الرجال الباحثين في علم النفس فستفكر بنفسها كامرأة، أمّا إذا كانت بصحبة مجموعة من النساء لا يعملن في الطب النفسي، فستفكر بنفسها كباحثة في علم النفس. وتتعزز سمة هوية الناس الهامة مع أرض وطنهم نمطياً عندما يسافرون إلى الخارج ويلاحظون طرق حياة الأجانب الغريبة. ففي باكستان عرّفوا هويتهم بعلاقتهم بالدين الإسلامي لتبرير استقلالهم عن الهند، وبعد ذلك بسنوات أكد أهل بنغلاديش المسلمون على ثقافتهم ولغتهم ليبرروا استقلالهم عن الباكستانيين شركائهم في الدين الإسلامي.

إنّ الهوية التي نحن بحاجة إليها هي التعالي عن الطبقية والأخذ بالانفتاح والحركة لكي لا نقع في الانغلاق واستبعاد الآخر[٨]. لكن ذلك لا يمنعنا من القول أنّ حاجة الأفراد لاحترام الذات تقودهم إلى الاعتقاد بأنّ مجموعتهم أفضل من المجموعات الأخرى. ويقوي الإحساس بالذات ويضعف مع مصائر المجموعات التي ينتمون إليها. والشعور بالتفوق الاثني، كما أوضح ميرسيه هو (النتيجة الطبيعية المنطقية للشعور بالتفوق الذاتي). فلا يزال الناس، كما تشير نظرية الهوية الاجتماعية ينحازون لصالح مجموعتهم عندما تقارن بمجموعة أخرى حتى عندما تكون مجموعتهم تعسفية وطارئة وصغيرة جداً[٩].

إنّ عالم النفس الاجتماعي (بيير تاب)عرّف الهوية بأنّها: (الإحساس الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر اتساعاً إنّه نسق من الأحاسيس والتمثلات التي يستطيع بواسطتها فردٍ ما الإحساس بتميزه، وبهذا المعنى هويتي هي ما يجعلني مماثلاً لنفسي ومختلفاً عن الآخرين)[١٠].

والسؤال الذي يمكن أن يطرح، هل هذا المفهوم ينسجم مع طروحات القرن الحادي والعشرين بإنشاء عالم واحد والتركيز على حقوق الإنسان وحقائق العولمة في ضوء التطور التقني والتكنولوجيا المتطورة والفيض المعرفي العلمي، الذي يجعل الحدود متقاربة والعناصر متداخلة وكذلك الهويات حتى أضحى التفاعل مع التغيرات المتسارعة في تقنية الاتصالات، وأجهزة الحاسوب مع التحرك نحو السوق العالمية قد يؤدي إلى تغيير معاني القيم التقليدية والتغيرات الاجتماعية[١١].

ثانياً: مكونات الهوية الوطنية

الحقيقة الجزئية قد تكون مقنعة لأنّ بعض الأدلة تدعمها، وبالتالي يمكن الزعم أنّها الحقيقة الكلية. وقد حظي التفكير بالهوية الوطنية العراقية وببداية تشكيل تلك الهوية أمراً يثير التساؤلات، فهل هي امتداد للحضارات العراقية القديمة كالسومرية والآشورية؟ أم هي امتداد للحضارة العربية الإسلامية، إذ كانت بغداد آنذاك عاصمة الدولة العربية الإسلامية والعراق حاضرة العالم، أم أنّ العراقيون آنذاك كان جُلْ ما يشغل بالهم الإحساس الديني إذْ لم يكن أهل العراق في ذلك الحين يعرفون شيئاً من المفاهيم السياسية الحديثة مثل الوطنية[١٢]– كما يقول الدكتور علي الوردي–،أم أنّ الهوية الوطنية العراقية اتخذت معالم أكثر وضوحاً مع بداية تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، فبرز الحديث معها عن الوطن والوطنية والمواطنة.

إلاّ أنّ الذي يجب الانتباه إليه أنّ هذه المعطيات لم ترقَ إلى مستوى تشكيل هوية وطنية محددة المعالم، فالشعب العراقي لم تتوحد رموزه بعد، وإقليم العراق بحدوده الجغرافية المعروفة كان نتاج حالة التجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس- بيكو على المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد عبّرَ عن ذلك بكل وضوح الملك فيصل الأول بقوله: (إنّ العراق يفتقر إلى أهم عامل في الحياة الاجتماعية، ألاَ وهو الوحدة الفكرية والعرقية والدينية)[١٣]، وبعد حديث طويل عن عوامل الانقسام والفرقة في العراق فلقد توصل الملك فيصل الأول- آنئذ- إلى ما معناه أنّه لحد الآن لا يوجد شعب عراقي بل فئات اجتماعية أو تكتلات بشرية خالية من أية فكرة قومية أو وطنية، لكن هذه الآراء لا تمنع القول أنّه كانت هناك بذور مكونات الهوية الوطنية العراقية ولكنها في مرحلة جنينية وليست نهائية[١٤].

وكما هو معلوم يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهم أفراده قيمه وقواعده المشتركة، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الإنسان بالولادة، ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة التي تنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات، وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فاعلين في أنشطة الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل[١٥].

لا يمكن لنا أن نفهم المجتمع بكليته، ولا النظم المختلفة فيه السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، ولا المؤسسات والمنظمات والهيئات، ما لم نتعرف على العناصر التي يتكون منها وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها، ولعلّ من أبرز مكونات المجتمع العراقي التي يمكن ذكرها هي:

١- العائلة والعشيرة

تعد العائلة من القنوات المهمة والأساسية للتوجه الفكري والعقائدي لأبناء المجتمع، وأهميتها التربوية والاجتماعية والخلُقية والأيديولوجية لا تقل عن أهمية المؤسسات الثقافية والتربوية ووسائل الإعلام. العائلة هي من أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكية وأخلاقية الفرد. فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية ووطنية إذْ تزرع عنده منذ البداية الخصائل الأخلاقية التي يقرها المجتمع وتصب في عروقه النظام القيمي والديني والوطني للمجتمع وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مُثل ومقاييس المجتمع(١٦).

للعائلة العراقية دوراً مهماً في صياغة رموز الهوية الوطنية من خلال القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي تنقلها من جيل إلى آخر، وهي التي تنمي الأحاسيس، وتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم.

ولا ريب في أنّ العائلة العراقية شأنها شأن العائلة العربية التقليدية تشدد في تربيتها على العقاب الجسدي والترهيب أكثر ممّا تشدد على الإقناع والترغيب، الأمر الذي تنشأ منه نزعة نحو الفردية والأنانية، وتأكيد الأنا أكثر من تأكيد النحن(١٧).

وكذا الحال بالنسبة إلى العشيرة، فالمجتمع العراقي يحفل بالمد العشائري وإن كان هذا المد متبايناً من فترةٍ إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك كما أشار إليه الدكتور علي الوردي إلى: (الصحراء التي تتاخم العراق والتي هي من أعظم منابع البداوة في العالم إن لم تكن أعظمها على الإطلاق، فليس هناك حاجز طبيعي يحجز بينها وبينه)(١٨). لذا فإنّ العشيرة حاضرة في كل سلوك سياسي وتحتل مركزاً رئيسياً، وهي ما زالت رغم دخولنا الألفية الثالثة تحظى باحترام كبير في المجتمع العراقي، والحكومة العراقية تلجأ إلى العشائر لمساعدتها في توفير الأمن والحماية، فضلاً عن ضبط السلوك الاجتماعي في المناطق التي تقع سيطرة تلك العشائر، وهي تشكل رافداً

مهماً من روافد القيم والتقاليد الأصيلة، حتى أضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد في بعض الأحيان على ذوي القربى بدلاً من الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة!!.

٢- الطائفية والمذهبية

يتميز المجتمع العراقي بميزة التعددية القومية والدينية والمذهبية، ولكل من هذه المكونات خصائصها المميزة. وهذا لا يعني أنّ هذا التعدد مولد للنزاعات في العراق، فهناك مجتمعات عديدة فيها تعدد اثني كبير لكنها تعيش في حالة استقرار وسلام.

ومن الجدير بالملاحظة، أنّه في العراق تتعايش أديان ومذاهب وقوميات متقاربة تارةً ومتباعدةً تارةً أخرى، غير أنّ تقاربها وتنافرها لم يصل إلى حد الإلغاء سواء كان بالضم أو بالهجرة القسرية على مدى تاريخ العراق المعاصر، فحافظ الجميع على وجودهم بقدر ما يسمح به التجاوز على بقعة جغرافية واحدة، لذا نرى أنّ معظم المدن العراقية الكبرى مختلفة الأديان والمذاهب وفي مقدمتها العاصمة بغداد والموصل والبصرة وغيرها، وهذا لا يمنع وجود بعض المدن المغلقة إلى حدٍ ما على ديانةٍ واحدة أو مذهب معين مثل النجف أو كربلاء أو قومية واحدة مثل السليمانية، وهذا يذكرنا للقول، وإن كان الحال بالنسبة للأكراد ومجاورتهم مع العرب يتمايز بعض الأحيان بسبب إخفاق بعض الحلول السياسية التي طُرِحَتْ من قبل الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق من أجل حل المشكلة الكردية، وظلت تشوبها الشكوك والنيات غير الحسنة، الأمر الذي عزز شعور الإقليمية الكردية على حساب الهوية الوطنية العراقية[١٩].

لكن ومع كل ما تقدم، فإنّ في العراق سمات مشتركة تجمع أبناء الشعب العراقي بوطنهم، ولا يتناقض ذلك مع انتماءاتهم القومية والقبلية والدينية والمذهبية، فالجميع يشعر باحترام كل هذه الانتماءات بعيداً عن أية ردود فعل أو إساءات من جهةٍ إلى أخرى.

وقد شكل التراث العربي الإسلامي معيناً رئيساً لغالبية المجتمع العراقي ممثلاً بالإحساس بوحدة الهوية التاريخية، وهي وحدة يمتزج بها الوجدان الاجتماعي بالوجدان الروحي، لذا نستطيع القول أنّ الهوية الوطنية العراقية ورثت هوية الحضارة العربية الإسلامية، بكل محتواها الفكري والاجتماعي وبكل صمودها التاريخي أمام الغزوات والتحديات التي جابهتها[٢٠]، ولاسيما أنّ غالبية المجتمع العراقي وبنسبة تزيد على ٩٠% ينتمون إلى الديانة الإسلامية، وإنّ المكون العربي في العراق يشكل أكثر من ٨٠% من دون أن يعني ذلك أنّ هناك تمترساً عربياً ضد القوميات أو الأديان الأخرى، لأنّ الدين الإسلامي والعروبة يؤمنان بالتسامح والتعايش السلمي مع القوميات والأديان الأخرى.

إنّ التنوع الاثني والمذهبي وما يتحكم في هذا التنوع والتعدد من تعايش وتوافق وقبول في القيم والأعراف والتقاليد الوطنية الراسخة في ضمير الفرد العراقي هي محل فخر لكل المواطنين، فلم يحدث في تاريخ العراق المعاصر أن اختلف المسلمون فيما بينهم أو بينهم وبين الأديان الأخرى على مسائل ذات أساس ديني مثل أصول الدين والاعتقاد، فالمسلمون السنة والشيعة يعبدون إلهاً واحداً ويعتقدون بنبيٍ واحد، وكتابهم واحد (القرآن الكريم)، ولا يختلفون إلاّ في أمور فقهية غير رئيسية مثلما تختلف المذاهب السنية أو الشيعية فيما بينها[٢١].

إنّ العراق اليوم يشهد مرحلة اختبار صعبة وحرجة، ويواجه تحديات متنوعة قد تعرض النسيج الاجتماعي لمخاطر شديدة إن لم يحسن العراقيون

التعامل معها، بل ربما يعَرّضْ عموم الهوية الوطنية لخطر التمزق والانقسام.

ثالثاً: تكوين وبناء الهوية الوطنية

تكوين روح المواطنة

ابتدءاً لابد لنا من القول، أنّ فلاسفة الإغريق قد طوروا مفهوم المواطنة بشكل بات يفتقدها إنسان العصر الحديث، إذ كانت صفة (المواطن) امتيازاً يخلع على صاحبه عضوية المدينة وتؤهله للمشاركة في النشاط السياسي والشؤون العامة. وقد ذهب أرسطو إلى أنّ الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي أحسن معيار لصفة المواطن، لذا يجب الانتباه إلى أنّ صفة المواطنة بالنسبة للإغريقي لم تكن غير المشاركة والإسهام بقدر معين في الحياة العامة للدولة، في حين أنّ المواطنة في العصر الحديث ليست كذلك. إذ أنّ الدولة الحديثة تجعل المواطن شخصاً يرتب له القانون حقوقاً معينة(٢٢).

والسؤال كيف تُحقَقْ فضيلة المواطنة؟

إنّ برلو (Prelot) حدد روح المواطنة باعتبارها سلوكاً واعياً وفعالاً خاصاً بالشخص باعتباره كائناً يملك العقل ومساهماً في الدولة. ومن الممكن أن نستخلص من هذا التحديد العديد من الخصائص المميزة لروح المواطنة، ومن تلك الخصائص(٢٣):

١- إنّ الذي يميز روح المواطنة هو أنّها عقلانية، بل وصفت الوطنية بأنّها شكل من أشكال الصوفية بينما روح المواطنة هي الحكمة. لذا فهي ترتبط بجهد قائم على التأمل والإرادة، إنّها بلا شك تعبر عن حب (الوطن).

٢- إنّ الذي يميز روح المواطنة هو أنّها تنتهي إلى المساهمة، فالانتماء إلى الدولة لا يتم بالشكل السلبي، كما هو الحال بالنسبة للانتماء عن طريق الإكراه، كما لا يتم على أساس من الطلب إلى الشخص بالانتماء. إنّ روح المواطنة تتضمن المساهمة الإرادية المقصودة. فإنّ من يسهم يصبح جزءً من كل وماثلاً في الكل، بينما شخصه بالذات يبقى خارج الكل.

ويؤكد برلو أنّ المساهمة تقضي بأنّ الشخص بقدر ما هو جزء من كل يبقى في الكل ويعمل داخل الكل. ولا يستطيع أن يطالب بمكانة متميزة. إنّ المساهمة من شأنها أن تستبعد تجزأ الدولة فهناك ليس عدم انقسام فقط، وإنمّا أكثر من ذلك عدم إمكانية الانقسام[٢٤].

إنّ روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه، ولعلّ ذلك يرجع إلى طبيعة مضمونها، فطالما أنّ روح المواطنة تقوم على أساس من العقل، فمن الممكن التأثير على العقل. وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة ومضمونها. وهكذا فإنّ الثقافة السياسية التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الإنساني وتوجهه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة، بل إنّ وليم روبسن أشار إلى إمكانية الذهاب أبعد من ذلك حين اعتبر علم السياسة كما لو كان فرعاً علمياً يتناسب مع تكوين روح المواطنة، وإن كان البعض من المختصين بعلم السياسة لا يشعرون بلإرتياح من هذا الرأي، إذ يعتقدون أنّ روح المواطنة حالها حال الشرف والقيم الأخلاقية الأخرى، لا يمكن أن تكون موضع تعليم بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. وإنمّا الأفراد يحصلون عليها من الوسط الذي يعيشون فيه، كأن يتعلمونها من آبائهم أو من أصدقائهم أو من أية جهةٍ أخرى[٢٥].

بناء الهوية الوطنية العراقية

الحقيقة التي ظهرت بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ إفرازات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أظهرت حالة تبدو في مظهرها الخارجي أنّ هناك عدم اندماج بين مكونات الشعب العراقي عمل على تكريسها الإحتلال قسراً- وإن كانت الحقيقة خلاف ذلك- فأريد لكثير من مناطق العراق التي تتسم بالتعدد الثقافي والديني والقومي أن تبدو ذات انتماءات وهويات فرعية لتتكرس فيها الجزئية والتفرقة تحقيقاً لطموحات وأطماع دولة الاحتلال وبعض المطامع الخارجية الأخرى. إزاء ذلك كيف يستطيع المواطنون التخلص من هذه الحالة الشاذة في دولة مثل العراق يتنوع فيها الطيف القومي والعرقي والديني والمذهبي؟.

للإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول أنّه يجب العمل بجد وإخلاص على تنمية الشعور الوطني لدى أفراد المجتمع، وإشعار أبناء الجماعات الوطنية بأنّهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن الذي يضم أبناء العراق بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم وأنّهم جزء حيوي وفاعل في بناء الوطن، وأن يكون ولاؤهم وارتباطهم بالعراق، وأن يكون التصرف وفق دوافع الوحدة الوطنية ووحدة البلاد وأمنها، وأن يتحسس الجميع بأنّ الأمن والسلام الاجتماعي مع الرفاه المادي والثقافي والاجتماعي إنْ يتحقق فإنّه لأبناء الشعب بمختلف طوائفه ومذاهبه وقومياته، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تقوم الدولة بإنهاء تواجد قوات الاحتلال الأجنبية، وأن تحد من التدخلات الإقليمية مع حماية حدود الوطن.

إنّ التعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية أو حالة فريدة بين دول العالم، فمعظم الدول لديها هذا التنوع، بيد أنّ بعض هذه الدول تخطت هذه المرحلة وكونت هويتها الوطنية بفضل ما تحقق لديها من

تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة وطنية عبر آليات تجعل من المجتمع يشعر بأنّه ذو هوية وطنية مشتركة.

ولقد ظلّ الشعور بالانتماء إلى الكل في ظل الهوية العراقية يخيم على طبيعة انتماء الجماعة الوطنية في العراق، بالرغم من أنّ العراقيين لم يكونوا جماعة سياسية واحدة في مطلع القرن العشرين، وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق، بل إنّ العرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يشكلون، إلى حدٍ بعيد، جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة فيما بينها والمنغلقة على الذات بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة[٢٦].

وممّا يعقد الأمر أنّ الأكثرية من سكان العراق كانوا ينظرون إلى الدولة العراقية في بداية تأسيسها بنوع من الريبة والقلق، لأنها ولدت في كنف الاحتلال البريطاني، إلاّ أنّ فئات الشعب وزعمائهم كانوا متفقين في الرأي على أنّ الدولة المعاصرة بمعناها الحديث هي الدولة التي يعطي فيها المواطنون ولاءً واحداً للوطن وتجمع بينهم مصالح مشتركة[٢٧].

وعلى الرغم من تعدد ولاءات العراقيين للقرية والعشيرة والقبيلة، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الوعي الوطني لم يكن موجوداً، بل يعني أنّه كان في حالة انحسار، إلاّ أنّ تلك النظم شكلت عاملاً موحداً للجماعة الوطنية ضد الاحتلال[٢٨].

إنّ بناء دولة عصرية يتطلب كخطوة أولى تجاوز أطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة. أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن إطار الجماعة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعات الوطنية. فالمواطنون العراقيون يجب أن يشعروا كأفراد بهويتهم الشخصية، محددةً بانتمائهم إلى

وطنهم المحدد إقليمياً، وأن يتم ذلك من خلال تحقيق الحرية والمساواة وإعطاء الشعب دوره في المشاركة السياسية وبناء دولة دستورية شرعية تمثل كل مكونات المجتمع العراقي، وأن توزع الثروات دون إهمال أو تناسي، وعلى المؤسسة السياسية بسلطاتها الثلاث أن تعالج الفقر وأن تشيع المساواة، وأن ترسخ العدالة، وأن تحد من القهر السلطوي، حتى تكون الدولة ممثلةً للقوى الاجتماعية كافة، وبذلك يمكن التغلب على نوع من الصراع الاثني الذي يحدث بين أبناء الجماعة الوطنية[٢٩].

فضلاً عن كل ما تقدم، فإنّ تكوين وبناء الهوية الوطنية العراقية ليس بالعملية الشاقة، وبغض النظر عن المشاكل والصعوبات، فإنّ المسألة بحاجة إلى إعادة نظر بترتيب مكونات الهوية الوطنية، وأمر كهذا لا يمكن الوصول إليه إلاّ من خلال الحوار الوطني بين المكونات الأساسية من أجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكمت خلال الفترة الزمنية المنصرمة. فالحوار يجب أن يتجه نحو الشعور بالذات بدلاً من نحن والآخر، ويقبل الآخر والاختلاف عنه، لذا فإنّ إشاعة الحوار بالتعرف على الآخر داخل الوطن هو بداية تكوين الهوية الوطنية، وإذا كان هناك إصرار على أنّ لا جماعة بلا أيديولوجية ولا فرد بلا رأي، فإنّ الضرورة تقتضي أن يكون الوطن هو الأيديولوجية التي تجمعنا. فضلاً عن فتح جميع الآفاق في التوافق والاختلاف في حدود روح المواطنة الحقة، أي أنْ تتعدد الرؤى، ولكن لا تتعدى سقف مصلحة الوطن والمحافظة عليه، من خلال التأكيد على أسس الشراكة ونبذ المركز والأطراف أو حكم الأقلية والأغلبية، وإنهاء التميز غير العادل في توزيع الثروات[٣٠] في ظل الإيمان بضرورة التوازن العام في حركة القيم المختزنة في المجتمع وإدارته على قواعد إنسانية تضمن العدالة الاجتماعية.

المقترحات والتوصيات

من الواضح أنّ العراق يتكون من جماعات وطنية تتباين لغاتها وقومياتها العرقية، وانتماءاتها الطائفية، ومن المفترض أنّ هذه الجماعات تربطها جماعة وطنية واحدة عبّر عنها تاريخ العراق المعاصر، لكن الوضع الحالي في العراق جعل الأمور تبدو أكثر تعقيداً، وينعكس سلباً على صعيد إعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة. ومن أجل تجاوز هذه الإشكاليات لابد من تصحيح

المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، عليه نقدم المقترحات والتوصيات الخاصة بتماسك الهوية الوطنية العراقية:

١- إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في البلاد وبما يضمن استقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه، إذ يُعَدْ الاحتلال من أسس انقسام المجتمع العراقي تجاهه.

٢- الحد من التدخلات السياسية الإقليمية التي ساهمت من خلال تدخلها في تعقيد الهوية الوطنية العراقية وزيادة إشكالياتها.

٣- قيام نظام سياسي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز، ويضمن مساهمة الجميع في صنع القرار العراقي، وحصول أبناء الجماعات الوطنية على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنها السكاني.

٤- العمل على تجاوز السلبيات التي حدثت داخل المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من خلال تعزيز ثقافة التسامح وترسيخ روح المحبة بين المواطنين والابتعاد عن تصفية الحسابات.

٥- نبذ العنصرية والطائفية ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية.

٦- إقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين مكونات المجتمع العراقي، إذ سبق وأن تعرض العراق إلى الاحتلال البريطاني في بدايات القرن الماضي ونتج عنه تحديات كبيرة على الوحدة الوطنية، إلاّ أنّ ائتلاف كل القوميات والمذاهب أفشل سياسة الاحتلال البريطاني في تنفيذ سياسة (فرق تسد) واستطاعت الإرادة الوطنية أن تؤطر الوحدة الوطنية وتنهي الاحتلال آنذاك.

٧- في الجانب الاقتصادي، من الضروري توزيع الثروات بصورة عادلة، والعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مناطق

العراق بما يعزز صهر المكونات الاجتماعية المختلفة في بوتقة واحدة، انطلاقاً من اعتبار الوطن جسداً واحداً وكياناً متكاملاً ينبغي أن يكون صحياً وصلباً من أصغر مواطن إلى أعلى مركز تنفيذي كي يمارس كل فرد دوره بكفاءة واقتدار ويتناغم مع منظومة المجتمع العراقي.

٨- أمّا في المجال الثقافي، فإنّ التعددية الثقافية في حد ذاتها ليست مشكلة، فمن حق كل فرد وكل جماعة أن يكون لها من الطرائق الفكرية والمذهبية ما تريد، شريطة أن تكون كل المرجعيات الثقافية قائمة على أساس المصالح الوطنية العليا، لذا يجب أن تأخذ الدولة بالحسبان الخصوصية الثقافية لأبناء الجماعات الوطنية، على أن لا تشكل تلك الخصوصية خرقاً لمسلمات الوطن، والهوية الوطنية يجب أن تحتوي التعددية مع ضرورة التلاقي الثقافي، وضرورة رفع مستوى التعليم في كل أنحاء العراق، لأنّ انخفاضه يساهم في تنامي النزعة الانقسامية والانفصالية في المجتمع العراقي مع ضعف الإحساس الوطني.

٩- أن على أي حكومة وطنية أن تمتنع عن دعم الأحزاب والشخصيات والهيئات المؤيدة لتوجهاتها وخصها بالامتيازات والمنافع والظهور لها كممثل شرعي ووحيد، كذلك الامتناع عن ضرب العناصر المناوئة لسياساتها، وهذا يتطلب إيجاد آلية تساهم في ترسيخ اندماجها الوطني من أجل تكريس الوحدة الوطنية، وعن طريق اللجوء إلى الأساليب المبنية على أسس التحاور في إيجاد مخرج للجوانب العالقة، والإيفاء بالوعود والالتزامات، وعدم الاحتكام إلى لغة العنف والسلاح.

١٠- على صناع القرار السياسي العراقي إيلاء قضية حقوق الإنسان (كتطبيق وممارسة) مزيداً من الاهتمام والرعاية بعيداً عن الشعارات والكلام، والاهتمام بحقوق الإنسان قولاً وفعلاً يعكس السلوك الحضاري للدولة، كما يزيد من ارتباط الشعب بالوطن.

١١- العمل على إعادة النظر في بعض مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، بما يعزز مفردات الوحدة الوطنية، والابتعاد عن المواد الدستورية الخلافية، لأنّ الدستور يعد من أهم عوامل تكريس الوحدة الوطنية.

١٢- استحداث مجلس خاص يعني بالوحدة الوطنية، ويضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية والزعامات المحلية التي تمثل كل أطياف المجتمع العراقي، فضلاً عن الاستعانة بخبراء متخصصين في كل المجالات الواجب الاستشارة فيها وطرح برنامج وطني لبناء العراق يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة، واعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق نياته ورغبته الجامحة في إعادة بناء الوطن.

مع هامش الحرية الذي جاء بعد نيسان ٢٠٠٣ أو هامش الفوضى، برزت مخاطر الانغلاق الطائفي والعرقي ومحاولة إلغاء الآخر، إنّ الهوية الوطنية العراقية تمر اليوم بمرحلة انتقالية تشهد صيرورة جديدة، بيدَ أنّ أطرافاً محلية وإقليمية ودولية قد ساهمت من خلال تدخلها في تعقيد هذه الهوية، ومن أجل الخروج من هذه الأزمة لابد أن يكون هناك حوار صريح وهادف وجدي بين مكونات الشعب العراقي لإرساء أسس وطنية تستند إلى الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي للعراق وتكون قادرة على إعادة اللحمة إلى المجتمع العراقي.

الخاتمة

يتفق علماء الاجتماع السياسي على أنّ مفهوم الهوية الوطنية أخذت طابعها السياسي بعد أن تشكلت الدول وفرضت الحدود الجغرافية، إلاّ أنّ هذا المفهوم في الواقع اتسع ليصبح مفهوماً إنسانياً شاملاً فيما بعد، ولا ننكر أنّه في عالمنا المعاصر ومع دخول الألفية الثالثة، تبدل مفهوم الهوية الوطنية وحلت محلها هويات عدّة، قديمة أو جديدة، مبتكرة أو معاد إنتاجها، قبلية ومذهبية وطائفية، عشائرية ومحلية ودينية، أو محض جغرافية، كما في تعبير الشرق الأوسط.

وإني مدرك تماماً بأنّ الهوية، معطى بالضرورة مركب، تتجاوز فيه عناصر تكوينية متعددة، ومدرك أيضاً بأنّ الحرية في زمننا هذا، بات تعريفها الأفضل، إنها القدرة على إعادة صياغة الهوية الفردية أو الجماعية كما تشاء، ويقيني أيضاً أننا جميعاً، مع بزوغ شمس كل يوم، نُقدِمْ على

إعادة تركيب مفردات هويتنا، فنميل تارةً لتغليب المهنة مقابل الثقافة أو الانتماء بالولادة على التطبع بالثقافة، أو الدين على اللغة، أو المذهب على الدين، والهوية معطى يتسم بقدر هائل من الليونة، بمعنى أنّ تغليب أي مكون على آخر ممكن في كل حين، مع ذلك فإنّ أول وأهم أزمة أساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنّهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. وإنّ الهوية الوطنية ذات ثقل في التنمية السياسية. وتظل الهوية الوطنية الإطار الأوسع لكل الهويات الفرعية لأنها تشعر أبناء الجماعة الوطنية بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن الذي يضم أبناء العراق بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم وأنهم جزء حيوي وفاعل في بناء الوطن، فضلاً عن أنّ الهوية الوطنية يمتزج فيها الوجدان الاجتماعي بالوجدان الروحي.

Abstract

The problem of identity has a significance in political development, because the efforts that are extended to solve it aim at constituting the political construction of the society.

Undoubtedly, the consequences of the American occupation to Iraq in b٢٠٠٣ showed a situation seems in appearance an incorporation of Iraq society constituents which the occupation dedicated coercively.

But the fact is an the contrary. The pluralism that the Iraqi society is practicing is not a negative situation or unique among countries of the world. Therefore, the political sector in Iraq is demanded to believe pluralism, and preserve rights and identities without any distinction, and give apriority to national interest.

الهوامش

(١) صموئيل هنتنجتون، من نحن؟، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص٣٧.
أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الخامس عشر، دار صادر للنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٧٤. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، مؤسسة فن الطباعة، مصر، (د.ت)، ص٤٠٥.

(٢) المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٨٧٨–٨٧٩.
عزيز مشواط، إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، الحوار المتمدن، /٢٠٠٥/٩، ص ص٢-٣. http:// www. rezgar. com

(٣) د. يوسف محمد عبيدان، مباديء العلوم السياسية، ط٢، (د.د)، قطر، ١٩٩٦، ص٧٩–٨٠.
رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٤ ربيع ٢٠٠٧، ص١٠.

(٤) صموئيل هنتنجتون، المصدر السابق، ص ص٣٨-٣٩.

(٥) آمل موسى، حصن الهوية ليس سبباً للانغلاق على الآخر، info @ balaqh. com

(٦) صموئيل هنتنجتون، المصدر السابق، ص٤١.

(٧) نقلاً عن عزيز مشواط، المصدر السابق.

(٨) آمال موسى، المصدر السابق، ص٤.

د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص١٥.

د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٥٩.

(٩) المصدر نفسه، ص٦٠.

(١٠) رشيد عمارة الزيدي، المصدر السابق، ص١٦.

(١١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، ٢٠٠٥، ص٢٧٤.

(١٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٢٠.

(١٣) د. علي الوردي، المصدر السابق، ص١٩.

(١٤) رشيد عمارة الزيدي، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(١٥) محمود أمين العالم، المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ تموز ٢٠٠٠، ص ص٢٠-٢١.

(١٦) إبراهيم حيدر، العراق والفتنة الطائفية. http:// www. sotaliraq. com.

(١٧) د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ص١٨—١٩.

(١٨) د. صادق الأسود و د. عبد الرضا الطعان، مدخل إلى علم السياسة، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٦، ص٣٢١.

(١٩) المصدر نفسه، ص٣٢٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٣٢٤.

(٢١) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٣١.

(٢٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ص١٠-١١.
(٢٣) د. وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٣٥.
(٢٤) جواد كاظم البيضاني، بناء الهوية الوطنية، مركز سومر للدراسات والبحوث، بغداد، أيار ٢٠٠٦.
(٢٥) رشيد عمارة الزيدي، المصدر السابق، ص ص٢٩-٣٠.